المجاز فليس اصلا واعرض ايضا بان تعريفه المجاز يدخل فيه الغلط فلا يمنع التقييد
بقولنا على وجه صحيح واجيب بالصحيح قوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها الخ
لا نسلم في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط
حيث يقول خذ هذا القرس مشيرا الى الكاتب بين يديه قرينة قاطعة على ان المقرب
معناه الموضوع له وكذا اذا قال لكاتب هذا القرس وقصد السكاكي المجاز اللغوي الراجح
الى معنى الكلمة المتضمن الغاية الا استعارة وغيرها مما لا تضمن المبالغة في التشبيه
فاستعارة والا فغير استعارة وعرف السكاكي الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه
ويريد به اي باطلاق المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس
المشبه به كما تقول في الحمام اسد وات ويريد الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس
الاسود فجعلت له ما يحصل للمشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنيه
اظفارها وات يريد بالمنيه السبع بادعاء انه من جنس السبع فاثبت له ما يحصل
للسبع وهو الاظفار فالشجاع فلا كتسمية اسم الاسد كما اكتفاء الحيوان المفترس
والمنيه كالبرثن مع الاظفار في معرفة السبع مهما في انه كل منهما يتم به امر القتال
فان المعتبر بزعم العادة في معرفة المستعار منه لا بتقاوت الا بان احدهما
ما لا يقوم الا بالاخر من ذلك والمشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعارا منه والمشبه به مستعارا او يسمى المشبه به مستعارا له
لهذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به
والمستعار هو لفظ المتبع والمستعار له هو المنيه وكلامه في مناسبة التشبيه
بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامه ما ينافي جميع ذلك فهي المجاز اللغوي
مع خطئه في تحقيق الاستعارة بالكناية ومنها اي اقسام السكاكي الاستعارة التي صرح
بها والمكنى عنها وعني بالمصرح بها التي يكون الطرف المذكور فيها المشبه
به وجعل منها اخرى لا استعارة المصرح بها لتحقيقه وتخييله
الجهلان المتباد والمفهوم من التقدير منه والتخييل ما يكون على سبيل القطع وهو فاسد

فسما اخرى منها المحتمل للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقيه بما تر
اي بما يكون المشبه المتروك محققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما ذكر تلك امثلتهم رجز وورد اخرى منها اي من التحقيقيه حيث قال في قسم
الاستعارة التي صرح فيها بما التحقيقيه مع القطع وبين الاستعارة وصف اخرى
صورتين غير عتين من مورد لوصف صورة اخرى وردد ذلك بانه اذا تخيل مسلم
للمركب المنافي للاخرى تارة يصح حمله من الاستعارة التي صرح فيها بما التحقيقيه
لان منافي اللوازم مما على منافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجوه
اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه على التمثيل فيما من مطلق الاستعارة لا من
الاستعارة التي هي مجاز مفرد لا يلزم من قصة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او عنز والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون وتقابل قطعا على انه لم يحمل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز
المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان
المجاز عند السلف فيما للعرف وعقل واللغوي فيما ان راجع الى معنى الكلمة
وراجع الى حكم الكلمة والراجح الاول فيما خلا عن الغاية ومتضمن لها والمتضمن
للغاية فيما ان استعان وغيرا استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمرجح الراجح الى
حكم الكلمة لا يحملان ان المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لم
انه ليس بقضية واجب وقد يجاب اخيرا بان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا
الآية كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه
نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير
تنبيه فيه مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك
فلم لا يقال تقسيم الكلي الى الكلي ما يعم المجاز والمركب فان اريد بالوضع الوضع المخصوص
بالكلمة فلم لا يجوز ان يكون للمركب وضع شخصي فان اريد ما هو اعم من الشخصي
والنوعي فقد سبق قول المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي

Copyright Shahid Beheshti University